الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/264
31 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام والكامل

مساعدة الدول على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٤٥/٥١ لام المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إلى الأمين العام مواصلة دراسة مسألة تقديم المساعدة إلى الدول لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها. وشجعته على مواصلة جهوده، في إطار تنفيذ القرار ٧٥/٤٩ زاي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وتوصيات البعثات الاستشارية للأمم المتحدة، لكبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمع هذه الأسلحة في البلدان المتأثرة التي تطلب ذلك، بمساعدة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وبالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، وطلبت إليه أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها الثانية والخمسين. والتقرير الحالي يقدم تلبية لذلك الطلب.

ثانيا - تطورات لاحقة

٢ - يرحب الأمين العام بما تكرسه الجمعية العامة من اهتمام لهذا الموضوع المهم الذي يؤثر على استقرار بلدان عديدة.

* A/52/150.

060897 060897 97-20777

٣ - توضح التجربة الأخيرة التي شهدتها مالي ما هو متاح من إمكانيات لتحقيق تقدم حالما تبدي الحكومات ما يلزم من إرادة سياسية لمعالجة المسائل المعقدة ذات الصلة. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، أوفد الأمين العام مسؤولا كبيرا إلى باماكو ليمثله في احتفالات رسمية جرت لإحياء الذكرى السنوية الأولى لـ "شعلة السلام" التي نظمت في تومبوكتو، بمالي، في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ وتم خلالها على الملأ تدمير الآلاف من قطع السلاح الصغيرة التي سلمها المحاربون السابقون التابعون للحركات المسلحة في شمالي مالي. ويعرب الأمين العام عن أمله بأن تسهم العملية التي بدأتها مالي في اتخاذ تدابير فعالة للسيطرة على التداول غير المشروع للأسلحة والقضاء عليه في جميع أرجاء المنطقة.

٤ - ويتطلع الأمين العام قدما إلى قيام الدول الأفريقية المهتمة بتنفيذ وقف اختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة. وكان الاقتراح قد تبني أولا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في مؤتمر دولي بشأن منع المنازعات، ونزع السلاح والتنمية في غرب أفريقيا. وقد نظم المؤتمر الذي عقد في باماكو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة مالي. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، عقدت في باماكو مشاورات على المستوى الوزاري بين بوركينا فاصو والجزائر والسنغال وغينيا وليبريا ومالي وموريتانيا. وقام بمراقبة المشاورات ممثلون عن إدارة الشؤون السياسية ومركز شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واتفاق عدم الاعتداء والمساعدة في شؤون الدفاع، ورئيس فريق فاسينار، ووكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة، والمعهد النرويجي للشؤون الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وأسفرت هذه المشاورات عن تبني وثيقة لإعلان وقف اختياري، بما في ذلك إنشاء آلية تسمى برنامج التنسيق والمساعدة بشأن نزع السلاح والأمن.

٥ - ومنذ صدور قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ لام، لم يتلق الأمين العام أي طلب محدد للمساعدة من الأمم المتحدة على كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمع هذه الأسلحة في الدول المتأثرة. وفي حالة تلقي مثل هذه الطلبات في المستقبل، فإنه سيدرسها بعناية، بالتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية المعنية.

- - - - -